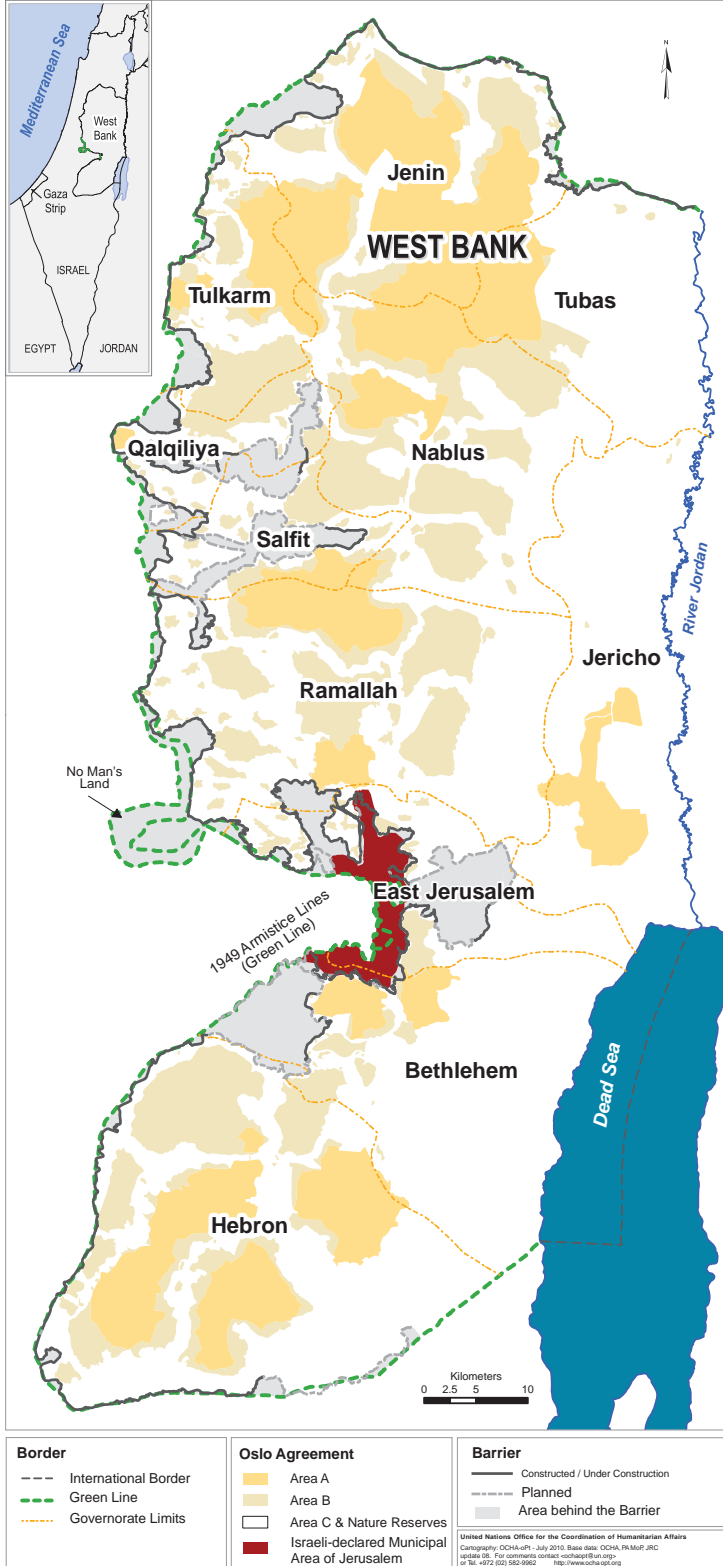


خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة (ج) - ورقة حقائق

آب/أغسطس 2010

لمحة عامة



دعت اتفاقيات أوسلو المبرمة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى نقل السيطرة من الجيش الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى السلطة الفلسطينية على مراحل¹. وفي عام 1993 اتفق الطرفان من حيث المبدأ على التقسيم الإداري المؤقت للضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ) و (ب) و (ج). وبعد عامين، وفي اتفاق أوسلو الثاني والمعروف أيضاً باتفاق 1995 المرحلي تم توضيح تفاصيل التقسيمات.

تشكل منطقتي (أ) و (ب) ما يقرب من 38 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وتتضمن المنطقة (أ) المدن الفلسطينية الكبيرة، وتخضع للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. أما المنطقة (ب) فتشكل معظم المجتمعات الريفية الفلسطينية، وتخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية، أما السلطات الأمنية فيها فتتقاسمها السلطات الفلسطينية والإسرائيلية.

يقع ما يقرب من 62 بالمائة من مساحة الضفة الغربية ضمن المنطقة (ج)، حيث تحتفظ إسرائيل بسلطة فرض القانون وتسيطر على التخطيط والبناء. وبالرغم من أن اتفاقيات أوسلو تدعو إلى النقل التدريجي للسلطة والمسؤولية في مجال التخطيط وتقسيم الأراضي في المنطقة (ج) من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، إلا أنه هذا النقل جُمِدَ في عام 2000².

وبالرغم من أن العدد الدقيق للسكان الفلسطينيين المقيمين في المنطقة (ج) غير معروف، إلا أنه يقدر أن هناك ما يصل إلى 150.000³ فلسطيني يعيشون في المنطقة. أظهر مسح قام به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وشركاء آخرون أن ما مجموعه 271 تجمع سكاني تقع أكثر من 50 بالمائة من مناطقهم المبنية بالمنطقة (ج)، حتى أن كثير منها تقع بالكامل في المنطقة (ج). أغلب تلك التجمعات عبارة عن مجتمعات رعية صغيرة موزعة في مناطق نائية يقع معظمها بشكل رئيس على المنحدرات الشرقية والجنوبية للضفة الغربية ومن الجدير ذكره أن الكثير منهم يعتبرون من أكثر السكان احتياجاً في الضفة الغربية.

ومعظم الأراضي الزراعية والرعية. ونظراً لأنها المنطقة الوحيدة التي تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، فإن مشاريع البنى التحتية واسعة النطاق بما فيها شبكات الطرق والمياه والكهرباء الوطنية، لا بد أن تمر منها.

وبالإضافة إلى أهميتها للسكان الذين يعيشون فيها والذين يعتبرون من الشرائح المحتاجة للغاية، تحتوي المنطقة (ج) على احتياطي الأراضي الحيوية لديمومة الدولة الفلسطينية المستقبلية. فالمنطقة (ج) هي المنطقة الوحيدة التي يتوفر فيها احتياطي الأراضي الضرورية لتوسّع المراكز السكانية

القيود

الإدارة المدنية الإسرائيلية إلا أنه على أرض الواقع يتم الهدم كذلك أثناء تطبيق أوامر الطرد التي تصدر بحق السكان بالمناطق العسكرية المغلقة. كما تم الاعلان عن 33 بالمائة من المنطقة (ج) كمناطق عسكرية مغلقة مما يضع 59 مجتمعاً، معظمها كان قائماً عشرات السنوات بتلك المناطق، عرضة بشكل خاص للهدم بشكل عاجل.

وتفيد المعلومات التي قدمتها وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام 2007 أنّ هنالك ما يزيد عن 3,000 أمر هدم معلقة ضد مبان في المنطقة (ج) وأنّ مئات أوامر الهدم الأخرى أُصدرت منذ ذلك الوقت.

القيود المفروضة على الوصول

إن مصادر كسب الرزق التي يعتمد عليها سكان المنطقة (ج) تتعرض للتقويض من خلال معيقات الحركة التي تفرضها إسرائيل وهي تحول دون الوصول إلى الطرق الضرورية للوصول إلى الخدمات الأساسية والأراضي الزراعية والرعية. كما أن انعدام إمكانية الوصول إلى أراضي المنطقة (ج) يؤثر على آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في كل من المنطقة (أ) و(ب) ويعتمدون عليها كمصدر رزق: فعلى سبيل المثال، يملك معظم الأراضي الزراعية الخصبة في منطقة غور الأردن فلسطينيون من المنطقة (أ) و(ب) في نابلس وطوباس وجنين. إن التوسيع المتواصل للمستوطنات والبُور الاستيطانية⁴ ونصب الأسيجة حول مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة بها، أدّى إلى تقليص قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الأراضي نظراً للحظر المفروض على دخول الفلسطينيين إلى مناطق مجاورة للمستوطنات. كما ويواجه الرعاة قيوداً على الوصول إلى المحميات الطبيعية والمناطق العسكرية المغلقة/«مناطق إطلاق النار». حوالي 18 بالمائة من مساحة أراضي الضفة الغربية، والتي تشكل 33 بالمائة من المنطقة (ج)، هي مناطق «مغلقة» بسبب تدريبات عسكرية أو لأنها «مناطق إطلاق نار». ورغم أنّ وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق محظور رسمياً، فإنّ درجة فرض القيود على وصول الفلسطينيين تختلف باختلاف المنطقة.

إلى جانب مختلف القيود المادية والبيروقراطية التي تؤثر على الفلسطينيين في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتضمن القيود الخاصة المُطبّقة في المنطقة (ج) ما يلي:

سياسات التخطيط وتقسيم المناطق المقيدة

إن الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في الحصول على تراخيص للبناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل البناء أو ترميم المباني أو كلاهما تحول دون بناء المنازل لتلبية احتياجات السكن النابعة من النمو السكاني. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم المقدرة على بناء أو ترميم المدارس والعيادات الصحية يعيق بصورة ملموسة تأمين الخدمات الأساسية. وفي بعض الحالات تعتبر المعايير التقنية العالية للحصول على تراخيص لمشاريع مُمولة السبب في أنّ هذه المشاريع ما زالت مغلقة منذ سنوات. وتحتظر الإدارة المدنية الإسرائيلية ترميم الآبار المستخدمة لتجميع مياه الأمطار، وتحسين المساكن ضد الظروف الجوية بل وحتى استبدال هذه المساكن بخيام متنقلة ممنوع. ونظراً للقيود الفعلية المفروضة على التخطيط وعلى تقسيم المناطق لا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين عموماً بالبناء إلا في حدود مخطط تفصيلي أو خاص أعدته الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولا تشمل هذه المخططات سوى أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج)، مع العلم أن معظم مساحة الواحد بالمائة تلك مبنية أصلاً. ونتيجة لذلك فإنّ الفلسطينيين الذين يرغبون في البناء في المنطقة (ج)، لم يجدوا أمامهم من بديل سوى البناء غير المرخص مُعرّضين مبانيهم لخطر الهدم.⁴

الهدم والتهجير

خلال شهري كانون الثاني/يناير و تموز/يوليو 2010، هدم في المنطقة (ج) ما مجموعه 199 مبنى فلسطينياً من بينها 59 مبنى سكنياً، مما أدى إلى تهجير 242 شخصاً، وتقويض مصادر رزق 696 شخصاً آخر. وقد نُقذ على الأقل 64 بالمائة من عمليات الهدم هذه خلال شهر تموز/يوليو وحده. وفي عام 2009 هُجر أو تضرر للسبب ذاته 891 فلسطينياً من بينهم أكثر من 499 طفلاً.⁵ وعلى الرغم من أن حجة عدم الحصول على تصريح بناء هي الحجة الرسمية الوحيدة التي تقدمها



صهريج مياه متنقل يستخدم لإحضار المياه من نقطة تعبئة إلى عائلة من 10 أفراد وقطعان الماشية التابعة لها. غور الأردن 2009

عنف المستوطنين

تقع معظم حوادث عنف المستوطنين في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وتشير الأرقام التي ينشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن هذا العنف في تزايد مطرد: فقد بلغ عدد الحوادث المتصلة بالمستوطنين والتي أدت إما إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم والتي سُجّلت في السبعة أشهر الأولى من عام 2010 أكثر من ضعف معدل الحوادث المماثلة التي وقعت في الفترة ذاتها من السنة الماضية - 161 حادثاً مقارنة بـ 83 حادثاً⁷. وبالرغم من عدم وضوح الدافع وراء الكثير من الحوادث، إلا أن عدداً كبيراً منها يهدف إلى ترسيخ سيطرة المستوطنين على أراضٍ معينة تقع في المنطقة (ج).

شحّ المياه

تواجه المجتمعات الفلسطينية القاطنة في المنطقة (ج) نقصاً متواصلًا في المياه. ويعود ذلك إلى نقص مياه الأمطار في السنوات الأخيرة، والبنية التحتية غير الكافية، وانعدام المساواة في توزيع موارد المياه. وتعتبر هذه المشكلة مشكلة خطيرة على وجه الخصوص في المناطق النائية، نظراً للاعتماد فيها على الرعي والزراعة وتربية الماشية، وهي

مصادر رزق تعتمد على الماء. الكثير من المجتمعات النائية تتمركز في مناطق لا تصلها شبكات المياه وبعيدة عن نقاط التعبئة، وهو ما يضطر السكان إلى شراء الماء الذي يباع في صهاريج. تكاليف النقل تزيد سعر المياه كثيراً عند مقارنتها بالسعر عند المصدر، الأمر الذي يمثل عبئاً مالياً ثقيلاً على عائلات فقيرة أصلاً.

القضايا الإنسانية

إنّ سنوات من التجاهل، وخصوصاً تلك التي تلت اتفاقيات أوسلو، تركت الفلسطينيين القاطنين في المنطقة (ج) في أوضاع يائسة، معزولين عن المناطق الأخرى في الضفة الغربية وأكثر عرضة للتهجير القسري. في حين أنّ أولئك الذين ينتقلون للعيش خارج المنطقة (ج)، يزدون من عدد فقراء المدن الذين يعتمدون على المساعدات. يواصل السكان العيش في المنطقة (ج) بالرغم من شدة الصعوبات التي يواجهونها، لأن المصادر الوحيدة لكسب أرزاقهم هي في المنطقة (ج). وقد سلّطت وكالات المساعدة الإنسانية الضوء على هذا الوضع بصفته مشكلة إنسانية خطيرة ومجالاً يحظى بأولوية للتدخل في عملية المناشدة الموحدة لعام 2010.

الأثر الإنساني الذي تتركه القيود المذكورة أعلاه خطير ويتضمن:

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

مستوى انعدام الأمن الغذائي المرتفع تم الكشف عنه بواسطة تقييم التغذية والأمن الغذائي تم إجراؤه على 510 عائلات رعوية بالمنطقة (ج) ونشر في شباط/فبراير 2010

وهو مؤشر على أن شطراً من الاحتياجات الإنسانية الأساسية غير متوفرة حالياً⁸.

التقييم المشترك أظهر أن 79 بالمائة من سكان المجتمعات الرعوية الفلسطينية في المنطقة (ج) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، (مقارنة بما معدله 25 بالمائة من مجمل السكان في الضفة الغربية و 61 بالمائة في غزة). بالإضافة إلى ذلك، يعاني 5.9 بالمائة من الأطفال الذين شملهم المسح والبالغه أعمارهم ما بين 6 أشهر و 5 سنوات من سوء التغذية الحاد، في حين أنّ 28 بالمائة منهم يعانون من تأخر في النمو نتيجة لسوء التغذية. وبشكل فقدان الرعاة لمصادر كسب الرزق نظراً لانعدام إمكانية الوصول إلى الأراضي، وشح المياه عاملاً رئيساً في زيادة مستوى انعدام الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، فإنّ النقص المتزايد في المصادر التقليدية لمنتجات الألبان واللحوم يؤثر مباشرة على جودة التغذية.

انعدام الوصول إلى الخدمات

يعتبر ضئف الوصول إلى خدمات التعليم والمياه والصحة أمراً شائعاً في أنحاء المنطقة (ج). انعدام أو عدم كفاية البنية

التحتية للخدمات العامة تُعدّ أحد المعوقات الرئيسية وهي تأتي نتيجة للتخطيط المُقيّد وإجراءات التصاريح. كما أنّ عوامل أخرى بما فيها معوقات الحركة، والطرق غير الملائمة وانعدام أنظمة المواصلات في المناطق النائية

في مسافر يطا بالخليل، يعيش «علي هـ»¹⁰ مع زوجته وخمسة من أولاده غير المتزوجين، ثلاثة منهم بنات في سن المراهقة، وابن العائلة المتزوج وزوجته وأطفاله الثلاثة يعيشون جميعاً وينامون معاً في غرفة واحدة. تبلغ مساحة الغرفة 25 متراً مربعاً ويبلغ ارتفاع جدرانها متر واحد ولها سقف من أغصان النخيل. ليس لدى العائلة بديل آخر حيث يسكن منزلهم الصغير في يطا اثنين من أبنائها المتزوجين مع عائلاتهم. ولأن الأرض التي يعيشون عليها هي الملكية الوحيدة لديهم والعائلة جميعها تعتمد على الرعي لكسب الرزق فإن علي وعائلته مضطرون للبقاء على الرغم من المسأة التي يتكبدونها نتيجة لهدم غرفتهم من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية لثلاث مرات خلال الثماني سنوات السابقة. حصلت العائلة على خيمة جديدة من شأنها أن توفر مكاناً للابن المتزوج وزوجته وأولاده ولكنهم يخشون أنهم إذا ما أقاموها سيخشون انتباه الإدارة المدنية الاسرائيلية مما قد يؤدي إلى هدم كلا المبنيين القديم والجديد.

وقد أظهر مسح جرى مؤخراً أنّ ظروف العيش على تلال جنوب الخليل¹¹ أن هذا النوع من المساكن المزدحمة شائع، 30 بالمائة من المساكن تأوي أكثر من عائلة واحدة في نفس المكان، وأن 41 بالمائة من المساكن تبلغ حصة الفرد فيها أقل من 3.5 متر مربع من الحيز.¹² إضافة إلى ذلك، يعيش الكثير من هؤلاء الأشخاص في كهوف سيئة التهوية وغالبا

عبد الرحيم بشارت، أحد الرعاة الذين يعيشون في منطقة الحديدية في غور الأردن وهو معيل عائلة ممتدة تتكون من 27 فرداً من بينهم 18 طفلاً ويعتمد في إعالتهم على قطيعه الذي يبلغ عدده 340 رأساً من الخراف والماعز، حيث أن الرعي هو مصدر رزقه الوحيد. يحتاج بشارت إلى 315-420 متراً مكعباً من الماء شهرياً لتلبية احتياجاته وقطيعه خلال فصل الصيف. وبما أن أقرب نقطة تعبئة للمياه، وهي عين الحلوة، تقع على مسافة 5 كيلومترات وهي مغلقة أمام الفلسطينيين⁹، يضطر إلى نقل المياه من عين شبلي التي تبعد مسافة 11 كيلومتراً عن موقعه أو من عين البيضا التي تبعد مسافة 27 كيلومتراً. وتعتبر تكلفة النقل مرتفعة للغاية. وإذا ما اشترى الرجل الماء من عين شبلي فإنه يدفع 6,600 شيكل جديد شهرياً، غير أنه في طريقه إلى هناك يضطر إلى المرور عبر حاجز الحمرا حيث يمكن ألا يُسمح للصهرج بالمرور. وبدلاً من ذلك، يمكنه أن ينقل الماء من عين البيضا بسعر أعلى يبلغ 14,400 شيكل إسرائيلي جديد شهرياً وتجنب خطر حرمانه من الوصول على الحاجز. علماً أنّ التكلفة القصوى لنفس الكمية من المياه من المصدر تبلغ 1,890 شيكل جديد شهرياً. وعلى مدار السنوات الثلاث الأخيرة اضطر هذا الراعي إلى بيع 150 رأساً من الخراف (31 بالمائة من قطيعه) لتغطية التكاليف وما زال يستدين بصورة متواصلة.

إن خطر التعرض للعنف الجسدي على يد المستوطنين وخصوصاً ضد الطلاب في طريقهم إلى المدارس يعتبر معيقاً آخر للوصول إلى الخدمات الأساسية. وعلى سبيل المثال، هجمات المستوطنين من البؤرة الاستيطانية ماعون على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5-10 سنوات خلال توجههم إلى المدرسة من منطقة طوبا ومغابر العبيد إلى منطقة التواني متكررة لدرجة أنّ سيارة عسكرية إسرائيلية ترافق هؤلاء الطلاب في طريقهم من المدرسة إليها.

المسكن

تعيش كثير من عائلات المجتمعات التي تبلغ 471 مجتمع بالمنطقة (ج) في خيام وكهوف ومساكن من الصفيح. الفقر المتزايد الناجم عن تدهور الرعي كمصدر رزق وخطر الهدم من صعوبة صيانة هؤلاء السكان لمساكنهم وتحصينها ضد الظروف الجوية. وفي كثير من الحالات، تعيش عائلات ممتدة كبيرة معاً في كهف أو في سقيفة من غرفة واحدة.



كهف من غرفة واحدة يعتبر بيتاً لـ 17 شخصاً في جنوب الخليل، 2010

خلال الشتاء ودرجات الحرارة المرتفعة للغاية في الصيف الأمر الذي يثير مخاوف صحية خصوصاً للشرائح الأكثر عرضة للتأثر كالأطفال وكبار السن.

ما يتكوّن العفن على جدرانها وأسقفها. هذه الظروف يندم فيها أي شكل من أشكال الكرامة، ولها تأثير نفسي عميق على الشباب المتزوجات حديثاً وعلى البنات المراهقات. في هذا النوع من المساكن تكون العائلات عرضة للأمطار والبرد

خطة الاستجابة الإنسانية

في تموز/يوليو 2010 قدّمت الإدارة المدنية الإسرائيلية رداً مكتوباً على البنود المتعلقة بالمياه في خطة الاستجابة. ولم يصل ردّ على بنود التعليم والمساكن حتى الآن.¹²

قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة

القسم الخاص بقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة من الخطة يتكون من رزمة من 14 مشروعاً لخدمة ما يقرب من 52,000 نسمة، والتي تم تصنيفها على أنهم محتاجون للغاية ويلزمهم مساعدات عاجلة للوصول إلى المياه. يدفع السكان أكثر من 20 شيكل جديد لكل متر مكعب و/أو يبلغ متوسط استهلاكهم للمياه أقل من 60 لتر للفرد الواحد يومياً بينما متوسط التكلفة عند مصدر المياه يبلغ 4.5 شيكل جديد لكل متر مكعب مع العلم أن منظمة الصحة العالمية توصي بتوفير 100 لتر للفرد يومياً على أقل تقدير. المشاريع المقترحة تتضمن انشاء نقاط تعبئة للمياه وإعادة تأهيل شبكات المياه والآبار وتزويد السكان بخزانات المياه بهدف تخفيض تكلفة الحصول على المياه وزيادة حجم المياه التي يمكن الحصول عليها من المصادر الحالية.

طور مجتمع منظمات المساعدة الإنسانية خطة استجابة أولية في أواخر عام 2009 وقدّمت للإدارة المدنية الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير 2010. وبالرغم من أن خطة الاستجابة هذه أبعد من أن تكون شاملة، فهي تهدف إلى ضمان وصول المجتمعات السكانية إلى الحد الأدنى من خدمات المياه، والتعليم الابتدائي والمساكن الأساسي الآمن. تركّز الخطة على المجالات التي تعيق فيها السياسات الإسرائيلية القدرة على تلبية الاحتياجات، فيما يتعلق بالبنى التحتية، أو تلك التي تتطلب تدخلاً مباشراً من السلطات الإسرائيلية كإيقاف عنف المستوطنين ضد طلاب المدارس في المنطقة (ج) على سبيل المثال. وبالتالي، فإنّ المساعدة الغذائية الأساسية غير مشمولة في هذه الخطة نظراً لأنّ عملية توزيع الطعام تطبّق بسلاسة.

وقد تمّ التعاون عن كثب في تنسيق هذه الخطة مع السلطات ذات الصلة في السلطة الفلسطينية، ومن بينها وزارة التربية والتعليم وسلطة المياه الفلسطينية لضمان انسجامها مع خطط السلطة الفلسطينية للتطوير المتوسط والطويل الأمد.



أطفال يؤدون بعض التمارين الرياضية أما مدرستهم المكونة من خيمة في جنوب الخليل، 2010

- منع التأخير عند حواجز التفتيش وإصدار التصاريح للمعلمين كي يصلوا إلى المدارس في الوقت المناسب.

ومنذ كانون الثاني/يناير حصل مشروع واحد من بين مشاريع البنى التحتية الـ 22 التي تضمنتها حزمة مشاريع التعليم على ترخيص بناء، ولكن في المقابل، حصلت إحدى المدارس الأخرى على أمر آخر بالهدم ضد غرفة صفية مؤقتة.

المسكن

يعتبر تحصين المساكن المؤقتة كالخيام والأكواخ ضد الظروف الجوية أمراً ضرورياً بصورة ملحة لتوفير الحماية من برد الشتاء وحر الصيف. وتحتاج كل عائلة إلى حيّز معيشة مستقل، أما أولئك الذين يعيشون في أماكن مزدحمة للغاية، وخصوصاً الكهوف فيحتاجون إلى توسيع الحيز المخصص لمعيشتهم. تطبيق القسم الخاص بتوفير المسكن من خطة الاستجابة سيتم بواسطة الأسر التي تعيش في منازل منفردة حيث ستقدم وكالات المساعدة الدعم من خلال توفير المواد وبعض الدعم الفني. إن القيام بأعمال التصليح والتأهيل لبعض المساكن الموجودة أو استبدالها بخيام بحاجة إلى مهارات فنية بسيطة والتي عادة ما تكون متوفرة في مجتمعات المنطقة (ج).

الأعمال والخطوات التالية هي من بين الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحاً:

- الحصول على قرار يقضي بتعليق أو وقف عمليات الهدم في المنطقة (ج).

ومنذ كانون الثاني/يناير 2010 تمّ تنفيذ مشروع واحد من المشاريع الـ 14. وحصلت 4 مشاريع أخرى على موافقة مكتوبة من الإدارة المدنية الإسرائيلية، بينما حصلت ثلاثة أخرى على موافقة شفوية، وما يزال وضع المشاريع المتبقية مجهولاً.¹³

التعليم

أجرت المنظمات الإنسانية تقييماً اعتبرت وفقاً له 26 مدرسة دون المعايير الأساسية وتحتاج إلى استجابة إنسانية سريعة. وتضمنت أوجه القصور، مرافق غير آمنة وغير صحية، ومدارس عرضة لخطر الهدم، وهجمات ضد طلاب هذه المدارس، وقيود مفروضة على الوصول إلى المدارس والعودة منها. وقد قيّمت وكالات الإغاثة أن مثل هذه الظروف ينجم عنها نسبة تسرب مرتفعة ولا سيما في صفوف الفتيات، بالإضافة إلى مخاطر كبيرة على صحة وسلامة الطلاب الذين يواصلون التزامهم بالدراسة في تلك المدارس الـ 26.

وقد حُدثت الخطوات التالية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمدارس الـ 26:

- وقف أوامر الهدم أو أوامر وقف البناء الصادرة بحق 10 مدارس.
- إصلاح عيوب البناء في 22 مدرسة لمعالجة مشكلة انعدام المرافق الصحية الأساسية مثل المراحيض ومياه الشرب؛
- توفير الحماية لطلاب 5 مدارس يواجهون عنفاً منتظماً من جانب المستوطنين في طريقهم إلى المدرسة.



خيمة جديدة ستكون مسكن لـ 15 شخصاً في جنوب الخليل، 2010.

إلى إبقاء عائلات فلسطينية تعاني من النقص المزمن في المياه، وتعليم الأطفال في منشآت غير آمنة وغير ملائمة، ومواصلة عيش العائلات في مساكن غير ملائمة، أو مواجهة خطر التهجير بسبب هدم المنازل.

وفي ظل غياب التسهيلات التي تقدّمها الإدارة المدنية الإسرائيلية للحصول على تصاريح، أو تطبيق آليات بديلة، تضطر وكالات المساعدة الإنسانية مراراً إلى الاختيار ما بين احترام التشريعات العسكرية للإدارة المدنية الإسرائيلية، وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان.

• يجب عدم منع إقامة خيام جديدة بحيث تتوفر خيمة لكل عائلة لاستبدال المباني التي لا يمكن تحصينها ضد الظروف المناخية أو التي يؤدي استخدامها إلى عواقب صحية و/أو توفر الحيز الملائم وفقاً للحد الأدنى من معايير اسفير.

• يجب عدم منع تحصين المساكن ضد الظروف الجوية، فلا حاجة للحصول على ترخيص لذلك.

تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية مشاريع تحظى بأولوية ملحة تتطلب جميعها تنفيذاً مباشراً وعاجلاً. إنّ إخفاق السلطات الإسرائيلية في تسهيل تطبيق الخطة سيؤدي

التوصيات

وإضافة إلى الخطوات الموصى بها أعلاه يتوقع من الحكومة الإسرائيلية أن تُسهّل فوراً العمل الضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية في هذه المجتمعات وفي أراضي المنطقة (ج)، بما في ذلك:

- إصدار قرار يقضي بتعليق عمليات الهدم في المنطقة (ج).
- تطبيق عملية إصلاح فوري للبنية التحتية أو إضافة بنية تحتية جديدة المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأولية الملحة من مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم.
- إصدار تصاريح للمعلمين تسمح لهم بالمرور إلى أماكن عملهم في المنطقة (ج)، والحرص على عدم تأخير المدرسين عند حواجز التفتيش.
- توفير الحماية للطلبة من اعتداءات ومضايقات المستوطنين.
- السماح غير المشروط بتنفيذ أعمال تهدف إلى تحصين المساكن ضد الظروف الجوية وأعمال ترميم المباني داخل المنطقة (ج)، دون اشتراط الحصول على تراخيص.

إن إسرائيل بصفقتها الدولة المحتلة، يقع على عاتقها، وفق القانون الدولي الإنساني، مسؤولية ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الواقع تحت الاحتلال. وفي المنطقة (ج) يتوجب على السلطات الإسرائيلية تطبيق عدد من التدابير الحيوية المطلوبة بصورة ملحة من أجل تحسين الوضع الإنساني، بما في ذلك وقف عمليات الهدم وضمان تلبية احتياجات التخطيط للفلسطينيين؛ وفتح مناطق ممنوعة على نشاطات التطوير الفلسطينية، بما فيها المناطق العسكرية المغلقة والمحميات الطبيعية، وتجميد تام ودائم لجميع النشاطات الاستيطانية. كما أنّ نقل السيطرة على أجزاء من المنطقة (ج) إلى السلطة الفلسطينية كما ورد في اتفاقيات أوسلو المرحلية، يعتبر خطوة تكميلية مهمة نحو تلبية احتياجات الفلسطينيين الاقتصادية والزراعية واحتياجات المياه في الضفة الغربية. إنّ هذه الخطوات ستسهم في ضمان الامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتؤسس لحلّ سياسي دائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الهوامش

1. تم التوقيع على إعلان المبادئ حول اتفاقيات الحكم الذاتي (أوسلو1) في عام 1993 وكان يقصد بها أن تكون خطوة أولى في عملية مرحلية. واتفق الطرفان على تقسيم الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق (أ) و (ب) و (ج). وفي عام 1995 تم التوقيع على اتفاقية أوسلو الثانية والمعروفة أيضاً بالاتفاقية المرحلية.
2. الاتفاقية المرحلية، جاء في المادة 27.2 من الاتفاق المرحلي المتعلقة بالتخطيط وتقسيم المناطق: «يتم نقل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بمجال التخطيط وتقسيم المناطق في المنطقة (ج) تدريجياً إلى نطاق السلطة الفلسطينية الذي يشمل أراضي الضفة

1. تم التوقيع على إعلان المبادئ حول اتفاقيات الحكم الذاتي (أوسلو1) في عام 1993 وكان يقصد بها أن تكون خطوة أولى في عملية مرحلية. واتفق الطرفان على تقسيم الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق (أ) و (ب) و (ج). وفي عام 1995 تم التوقيع على اتفاقية أوسلو الثانية والمعروفة أيضاً بالاتفاقية المرحلية.
2. الاتفاقية المرحلية، جاء في المادة 27.2 من الاتفاق المرحلي المتعلقة بالتخطيط وتقسيم المناطق: «يتم نقل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بمجال التخطيط وتقسيم المناطق في المنطقة (ج) تدريجياً إلى نطاق السلطة الفلسطينية الذي يشمل أراضي الضفة

4. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة - الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقييد الحيز: نظام التخطيط الذي تطبقه إسرائيل بالمنطقة (ج) من الضفة الغربية، كانون الأول/ديسمبر 2009.
5. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة - الأراضي الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات الخاصة بتقرير حماية المدنيين 31 تموز/يوليو 2010.
6. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة - الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير حرية الحركة والتنقل بالضفة الغربية، حزيران 2010.
7. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة - الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير حماية المدنيين الصادر في 27 تموز/يوليو 2010 وعنف المستوطنين الاسرائيليين وإخلاء البؤر الاستيطانية تشرين الثاني/نوفمبر 2009..
8. وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقييم الأمن الغذائي والتغذية، شباط، فبراير 2010.
9. فتح نقطة التعبئة تلك هي إحدى 15 مشروع مياه يتضمنها خطة الاستجابة الإنسانية .
10. تم الاحتفاظ باسم العائلة من أجل حماية هوية العائلة.
11. GVC 2010 - منظمة غير حكومية إيطالية
12. "اسفير" أو "معيير الحيز" هي معايير الحد الأدنى العالمية وهي تستخدم كمرشد لعملية الاستجابة خلال الأزمات الإنسانية. يجب استيفاء معايير "اسفير" من أجل إنقاذ حياة الأشخاص خلال ذروة الأزمات الإنسانية وهي أقل بكثير من معايير العيش المستدام. يبلغ معيار الحيز لمكان السكن 3.5 متر مربع للشخص.
13. الوضع الحالي للمشاريع الـ 14 المشمولة في حزمة مشاريع لجنة المياه والصرف الصحي والنظافة هي كالتالي: تم إنهاء مشروع واحد؛ وإعطاء موافقة مكتوبة لـ 4؛ وموافقة شفوية لـ 3؛ و 3 مشاريع قيد الدراسة؛ ورفض مشروع واحد؛ ولم تصل أي تعليقات فيما يتعلق بمشروعين اثنين.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_humanitarian_response_plan_fact_sheet_2010_09_03_english.pdf

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة



هاتف +972 (0) 2 582 9962
فاكس +972 (0) 2 582 9962
ochaopt@un.org

ص.ب. 38712
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org